

جامعة القصيم

كلية الاقتصاد و الإدارة

مقرر: مبادئ التمويل

الفصل 6:

إدارة النقدية

إدارة النقدية والاستثمارات المؤقتة

□ تعتبر النقدية والاستثمارات المؤقتة من أكثر الأصول المتداولة سيولة ← يمثلان خط الدفاع الأول الذي يعتمد عليه المنشأة في الوفاء بالالتزامات.

□ الأصول المتداولة الأخرى كالمخزون والذمم تحتاج لوقت طويل نسبياً حتى تتحول لنقدية.

□ إذا تعرض المخزون للتقادم أو تعرض العملاء إلى صعوبات لم يتمكنوا من الوفاء بالالتزامات تجاه الشركة.

إدارة النقدية والاستثمارات المؤقتة

□ الاستثمارات المؤقتة لها تأثير على سيولة و ربحية الشركة.

□ الاستثمارات المؤقتة فضلا على أنها تعتبر في حكم النقدية، يعني أنه يمكن التصرف فيها بسرعة دون أي خسائر، فانه يتولد عنها عائد يضاف إلى أرباح الشركة.

□ ومن أمثلتها أذون الخزانة و الودائع المصرفية.

□ في هذا الفصل سوف نتطرق إلى إدارة النقدية فقط

إدارة الاستثمار في النقدية

❑ يقصد بالنقدية:

✓ العملة التي تحتفظ بها المنشأة في خزائنها

✓ رصيد حسابها الجاري في البنوك.

❑ كيفية التعامل مع النقدية: يجب تخفيض حجم الاستثمار في

النقدية إلى أقل حد ممكن ← لتخفيض أو تجنب **تكلفة**

الفرصة البديلة للموارد المالية المحتفظ بها في صورة نقدية
ذلك عندما لا تكون الحاجة للنقدية فورية.

← مما يحقق هدف الإدارة المالية و هو تعظيم ثروة الملاك

دوافع الاحتفاظ بالنقدية

(أو الاستثمار في النقدية)



دوافع الاحتفاظ بالنقدية

(أو الاستثمار في النقدية)

□ أولاً: دافع المعاملات:

- يتمثل في الحاجة إلى وجود قدر كاف من النقدية لسداد الالتزامات الأساسية مثل شراء مواد خام و دفع المرتبات
- ← يتوقف رصيد النقدية على حجم معاملات المنشأة.

دوافع الاحتفاظ بالنقدية

(أو الاستثمار في النقدية)

□ ثانياً: دافع الحيطة:

■ يتمثل في الحاجة إلى الاحتفاظ بقدر من النقدية لمواجهة التدفقات النقدية الخارجة غير المتوقعة.

← يتوقف حجم الرصيد النقدي المطلوب على:

✓ مدى الدقة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية

✓ والقوة الاقتراضية للمنشأة (الاقتراض بسرعة و بفائدة مناسبة)

← كلما زادت دقة التنبؤ و زادت القوة الاقتراضية كلما انخفض الرصيد النقدي المطلوب لغرض الحيطة.

دوافع الاحتفاظ بالنقدية

(أو الاستثمار في النقدية)

□ ثالثاً : دافع المضاربة:

- يتمثل في الحاجة إلى الاحتفاظ بقدر من النقدية لا غنى عن الفرص المتاحة لتحقيق بعض الوفورات في التكاليف (شراء كمية كبيرة من المواد الأولية عن الخصم) أو لتحقيق زيادة في الإيرادات (فرص للاستثمار في الأوراق المالية).

دوافع الاحتفاظ بالنقدية

(أو الاستثمار في النقدية)

□ رابعاً: دافع التعويض:

- يتمثل في الحاجة إلى الاحتفاظ بحد أدنى من النقدية في حساب المنشأة الجاري لتعويض البنك عن التكلفة التي يتحملها في سبيل تقديم تسهيلات ائتمانية للمنشأة و تكلفة خدمة الحساب.

← احتفاظ المنشأة بالنقدية لهذه الأغراض الأربعة لا يعني أن رصيد النقدية يتكون من أربعة أجزاء كل جزء يخصص لواحد من الأغراض الأربعة ، إنما الرصيد النقدي الذي تحتفظ به المنشأة لأحد الأغراض قد يخدم في نفس الوقت الأغراض الثلاثة الأخرى .

إجراءات رفع كفاءة إدارة النقدية

- ❑ تقاس كفاءة إدارة النقدية بمدى نجاحها في تخفيض رصيد النقدية دون أن يؤدي ذلك إلى تأثير عكسي على قدرة المنشأة على الوفاء بما عليها من التزامات.
- ❑ هناك العديد من الإجراءات التي يمكن استخدامها لرفع كفاءة إدارة النقدية:
- ✓ إجراءات ذات صبغة تخطيطية
- ✓ إجراءات ذات صبغة تنفيذية

إجراءات رفع كفاءة إدارة النقدية

□ الإجراءات التخطيطية:

- تتعلق بالأنشطة التي تتصل بعملية التنبؤ بالتدفقات النقدية وتتمثل في إعداد الميزانية التقديرية النقدية

← تسهم الميزانية التقديرية النقدية في الكشف عن الفائض المتوقع في النقدية وتوقيت حدوثه مما يتيح للإدارة فرصة دراسة البدائل المتاحة لاستثمار ذلك الفائض واختيار أفضلها ، ففي غيبة الميزانية التقديرية النقدية لن تكتشف المنشأة الفائض إلا إذا تحقق بالفعل.

إجراءات رفع كفاءة إدارة النقدية

□ الإجراءات التنفيذية:

- تتعلق بالأنشطة التي تهدف إلى:
- ✓ الإسراع في معدل التدفق النقدي الداخل (تحصيل المستحقات)
- ✓ الإبطاء في معدل التدفق الخارج (دفع المطلوبات).
- ✓ استخدام فكرة الشيكات الطافية.
- ✓ مواءمة التدفقات النقدية.

الإسراع في تحصيل المستحقات

□ يتطلب ذلك العمل على ثلاث محاور رئيسية وهى:

(1) حث العملاء على سرعة السداد:

✓ منح خصم للسداد المبكر

✓ إتباع سياسة متشددة في التحصيل

(2) الإسراع في تحويل الشيكات المستلمة إلى نقدية.

(3) استخدام وسائل أخرى غير الشيكات لضمان سرعة السداد
مثل التحويل المباشر.

الإبطاء في سداد المطلوبات

□ يتطلب ذلك العمل على ثلاث محاور رئيسية وهى:

1) تغيير نمط سداد بعض المستحقات:

✓ الضغط على الموردين لمد فترة الائتمان

✓ الاستفادة القصوى من الائتمان الممنوح (الدفع بآخر يوم من الائتمان)

✓ دفع الأجور على أساس شهري وليس أسبوعي.

✓ دفع الإيجارات المقدمة بشكل شهري بدلا عن سنوي.

الإبطاء في سداد المطلوبات

(2) استخدام وسائل أخرى للسداد غير الشيكات: استخدام الكمبيالات حيث تختلف اختلاف جوهريا عن الشيكات لان الشيك يستحق بمجرد تقديمه إلى البنك المسحوب عليه ، بينما الكمبيالة لا تستحق السداد إلا بعد أن يقوم الدائن بإعادتها للمنشأة .

← استخدام الكمبيالات يعطي وقت أطول للسداد

← استخدام الكمبيالات لا يستلزم وجود رصيد في البنك بعكس الشيك

استخدام فكرة الشيكات الطافية

□ بسبب إجراءات إرسال الشيك بالبريد وبسبب إجراءات التحصيل فهناك فترة زمنية تمضي بين تحرير الشيك وقيده في دفاتر الشركة وبين سحب قيمته من حسابها في البنك وهذا يعني أن قيمة الشيك تظل طافية لفترة قبل أن يضيفها المستفيد لحسابه. ومن هنا ممكن للشركة أن تستفيد من فكرة الشيكات الطافية وذلك بسحب شيكات على حسابها لدى البنك على الرغم أن دفاترها تظهر عدم كفاية رصيدها.

مواءمة التدفقات النقدية

- أي التنسيق بين توقيت التدفقات النقدية الداخلة و توقيت التدفقات النقدية الخارجة بشكل يسمح بتخفيض الرصيد النقدي الذي يجب الاحتفاظ به من قبل المنشأة.
- مثال: لو كانت فترة الائتمان التي يمنحها الموردون تقل عن فترة الائتمان التي يحصل عليها العملاء فيجب هنا القيام بأحد الأمرين:
- ❖ التفاوض مع الموردين لمد فترة الائتمان
- ❖ تقديم خصم للعملاء لتعجيل الدفع.

دورة النقدية

□ تقيس مدى نجاح إجراءات رفع كفاءة إدارة النقدية أي الإسراع في تحصيل المستحقات وتأجيل المطلوبات.

(1) إذا كانت مشتريات المنشأة نقداً: دورة تحويل النقدية هي الفترة من شراء المواد الخام مروراً بتصنيعها وبيعها حتى تحولها إلى نقدية أي الفترة التي تمضي قبل تحقيق تدفقات نقدية داخلة من عمليات المنشأة.

← دورة النقدية = متوسط فترة التخزين + متوسط فترة التحصيل

□ مثال: شركة الاستثمار الحديثة

الميزانية العمومية المقارنة

ص ٤٥—٤٦

جانب الأصول والخصوم							
صافي التغيرات	٢٠٠٢	٢٠٠١		صافي المتغيرات	٢٠٠٢	٢٠٠١	أصول متداولة:
(٢٠٠)	٣٠٠٠	٣٢٠٠	موردون	(١٠٠)	١٤٠٠	١٥٠٠	نقدية
٢٥٠٠	٣٤٠٠	٩٠٠	اوراق الدفع	١٥٠٠	١٠٠٠٠	٨٥٠٠	ذمم
(٨٠٠)	٣٠٠٠	٣٨٠٠	مصرفوات مستحقة	٧٠٠	١٢٠٠٠	١١٣٠٠	مخزون سلعي
	٥٠٠	٥٠٠	تأمينات من الغير		٦١٠٠	٦١٠٠	اوراق مالية
	٩٩٠٠	٨٤٠٠	مجموع الخصوم المتداولة		٥٠٠	٥٠٠	مصرفوات مدفوعة مقدما
(٢٠٠)	٧٨٠٠	٨٠٠٠	قرض طويل الأجل	٣٠٠٠٠	٢٧٩٠٠	٢٧٩٠٠	مجموع الأصول المتداولة
(١٠٠)	٢٩٠٠	٣٠٠٠	سندات	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	ارضى
	١٠٧٠٠	١١٠٠٠	مجموع الخصوم طويلة الأجل	١٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠	مباني
	٦٢٠٠	٦٢٠٠	راس المال المدفوع	١٠٠	٨٣٠٠	٨٢٠٠	ألات ومعدات
١٥٠٠	١٠٢٠٠	٨٧٠٠	ارباح محتجزة	١٤٣٠٠	١٣٢٠٠	١٣٢٠٠	إجمالي الأصول الثابتة
	١٦٤٠٠	١٤٩٠٠	مجموع حقوق الملكية	(٥٠٠)	(٧٣٠٠)	(٦٨٠٠)	الإهلاك المتجمع
٣٧٠٠٠	٣٤٣٠٠		مجموع الخصوم		٧٠٠٠	٦٤٠٠	صافي الأصول الثابتة
					٣٧٠٠٠	٣٤٣٠٠	مجموع الأصول

قائمة الدخل (قائمة الارباح والخسائر)

ص ٤٤

	أجمالي الإيرادات (المبيعات)
	- خصومات ومردودات
٥١,٠٠٠	صافي المبيعات
<u>٣٨,٠٠٠ -</u>	(-) تكلفه البضاعة المباعة
١٣,٠٠٠	أجمالي الربح
	تكاليف التشغيل :
٣١٠٠ -	(-) مصروفات بيع
٥٠٠ -	(-) قسط الاهلاك
٤٤٠٠ -	(-) مصروفات ادارية
<u>١٠٠٠ -</u>	(±) مصروفات او إيرادات اخرى (ايجار مثلا)
(٩,٠٠٠)	صافي العمليات :
٤,٠٠٠	(+) ارباح وفوائد اوراق مالية
٥٠٠ +	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة :
٤٥٠٠	(-) فوائد الديون (تكاليف التمويل)
(١٠٠٠) -	صافي الربح قبل الضرائب : (الوعاء الضريبي)
٣٥٠٠	(-) ٤٠% الضريبة المستحقة (الزكاة مثلا)
<u>(١٤٠٠) -</u>	صافي الربح :
٢١٠٠	

دورة النقدية

□ متوسط فترة التخزين: يمثل متوسط فترة بقاء البضاعة المشتراة في المخازن حتى يتم بيعها.

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{\text{رصيد المخزون} \times 360}{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}$$

$$114 = 113.86 = \frac{4320000}{38000} = \frac{360 \times 12000}{38000} =$$

← المنشأة احتاجت 114 يوما لتحويل المواد الخام لمنتجات تامة للتصنيع

دورة النقدية

□ متوسط فترة التحصيل: يمثل متوسط فترة سداد العملاء للمبيعات الآجلة.

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{أجمالي الذمم} \times \text{عدد ايام السنة}}{\text{صافي المبيعات الآجلة}}$$

$$71 = 70.59 = \frac{3600000}{51000} = \frac{360 \times 10000}{51000} =$$

← المنشأة احتاجت 71 يوما لتحصيل قيمة المنتجات المباعة.

← دورة النقدية = 114 + 71 = 185 يوما

دورة النقدية

(2) إذا كانت مشتريات المنشأة بالأجل: دورة تحويل النقدية هي الفترة التي ينبغي على المنشأة فيها توفير موارد مالية نقدية لتمويل ما تبقي من تكلفة التشغيل.

← الموردون يمولون جزءا من تكلفة التشغيل في حال الشراء بالأجل.

□ لنفترض أن أرصدة الموردين بلغت 6000 ريال و أن المشتريات الاجلة بلغت 48000 ريال.

دورة النقدية

$$\text{متوسط فترة السداد} = \frac{\text{ارصدة الموردين} \times 360}{\text{المشتريات الاجله}}$$

$$45 \text{ يوما} = \frac{360 \times 6000}{48000} =$$

← المنشأة لا تقوم بسداد مشترياتها من المواد الخام الا بعد مرور 45 يوما أي أن 45 يوما من فترة التشغيل و التحصيل (185 يوما) يمولها الموردون

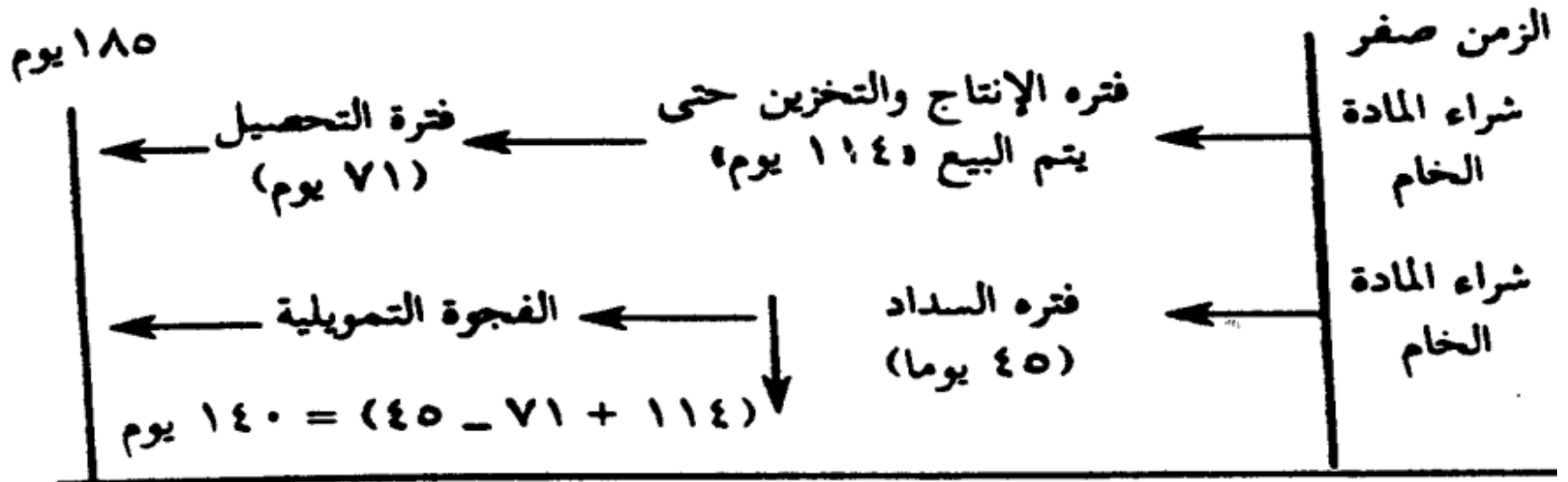
□ الفترة التي يجب أن تمولها المنشأة من مواردها هي الفرق بين فترة التشغيل و التحصيل (185 يوما) و فترة الائتمان التي يقدمها الموردون (45 يوما)

دورة النقدية

$$\text{الفجوة التمويلية} = 185 - 45 = 140$$

كلما قصرت الفجوة التمويلية كلما كان الضغط على الموارد النقدية أقل.

الفجوة التمويلية



دورة النقدية

□ إذا اردنا أن نعرف حجم الموارد المطلوبة لتغطية الفجوة التمويلية فيجب أن نعرف أولاً حجم التمويل الخارجي الذي يجعل الفجوة التمويلية صفر أي:

□ متوسط فترة السداد = متوسط فترة المخزون + متوسط فترة التحصيل.

$$\frac{360 \times \text{س}}{48000} = \frac{\text{رصيد الموردين} \times 360}{\text{المشتريات الاجله}} = 71+114 \quad \leftarrow$$

□ أي أن رصيد الموردين الذي يجعل الفجوة صفر هو 24667 ريال ←

□ لكن الموردين دفعوا فقط 6000 اذا المبلغ المتبقي و هو 18677 يمثل صافي الاحتياجات.